

Distr.  
GENERAL

TD(X)/PC/7  
14 January 2000  
ARABIC  
Original: ENGLISH

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة العاشرة

بنكوك، من ١٢ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠

الحلقة الدراسية السابقة للأونكتاد العاشر والمعنية بجعل  
الاستثمار الأجنبي المباشر يخدم التنمية المستدامة

جنيف، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

استعراض عام وتقرير موجز

## استعراض عام

- ١- في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، عقد الأونكتاد حلقة دراسية بعنوان "جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يخدم التنمية المستدامة". ويمثل موضوع الحلقة الدراسية تقديراً للأهمية المتزايدة التي تتسم بها الشواغل البيئية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر و"تحول النماذج" في ممارسات الشركات عبر الوطنية من "عدم الإضرار"، أي حماية البيئة، إلى المساهمة بصورة إيجابية في تحقيق التنمية المستدامة.
- ٢- وكان الاجتماع، الذي اشتركت في تنظيمه شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية وشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، واحداً في سلسلة التظاهرات التي ستمهد لانعقاد الأونكتاد العاشر في بنكوك في شباط/فبراير ٢٠٠٠.
- ٣- ويقدم هذا التقرير في إطار التحضيرات الموضوعية للأونكتاد العاشر. ويستهدف تمكين اللجنة التحضيرية الجامعة للأونكتاد العاشر من تقديم توصيات بشأن الطرق التي يستطيع المؤتمر أن يتصدى بها لمختلف جوانب التداخل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئة والتنمية.
- ٤- وحضر الحلقة الدراسية حوالي ١٠٠ من المسؤولين الحكوميين، ورجال الأعمال، والخبراء، وممثلي المنظمات غير الحكومية، واستكشفوا طرق الاستفادة من المزايا الإدارية والتكنولوجية للاستثمار الأجنبي المباشر، وإنشاء شبكات أعمال "خضراء".
- ٥- وعُرضت النتائج الأولية لمشروعين من مشاريع الأونكتاد الحالية بشأن الممارسات البيئية للشركات عبر الوطنية في البلدان النامية المضيفة. وتقوم كلية الأعمال بكوبنهاغن، بالتعاون مع شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع التابعة للأونكتاد وبدعم مالي من الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، بتنفيذ مشروع عن ممارسات إدارة البيئة عبر الحدود في الشركات عبر الوطنية. وكجزء من هذا المشروع، تُجرى حالياً سلسلة من الدراسات الفردية للممارسات البيئية التي تتبعها الشركات عبر الوطنية في الصين والهند وماليزيا. ويوفر المشروع أيضاً بيانات فريدة عن ممارسات إدارة البيئة في ١٥٤ شركة عبر وطنية في هذه البلدان.
- ٦- ويقوم معهد التنظيم البيئي وإدارة الأعمال التابع لكلية الأعمال التجارية الأوروبية في أوستريتش ونكل بألمانيا، بالتعاون مع شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد وبدعم مالي من الوكالة الاتحادية الألمانية للبيئة، بإدارة مشروع مواز. ويستكشف هذا المشروع، الذي يستند إلى خمس دراسات فردية على صعيد الشركات في الصين والهند وماليزيا، للتدابير المناسبة لتعزيز التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، وسيساعد على معرفة ما إذا كان نقل التكنولوجيات النظيفة ونشرها عن طريق الشركات عبر الوطنية سيدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٧- ودارت معظم المناقشات في الحلقة الدراسية حول اتجاهين رئيسيين حددا شكل الممارسات الإدارية البيئية للشركات عبر الوطنية في العقد الماضي، وهما: الاتجاه إلى زيادة الشفافية، وإعادة تنظيم سلسلة القيمة المضافة على صعيد دولي. وكان الاستنتاج العام للحلقة الدراسية أن الشركات عبر الوطنية تتمتع بإمكانيات هائلة للمساهمة في التنمية المستدامة، لكنها إمكانيات غير مستكشفة إلى حد بعيد.

٨- ونظراً إلى أن الشركات عبر الوطنية غير متجانسة، وإلى اختلاف حالة الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف البلدان والقطاعات، ناقش الاجتماع مجموعة واسعة من المسائل. وترد فيما يلي بعض النقاط الأكثر أهمية التي ركز عليها الاجتماع:

- لا يوجد "مجموعة أساسية" من الأدلة التجريبية على الآثار البيئية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تمثل الشفافية البيئية العالمية، ولا سيما تقديم الشركات عبر الوطنية لتقارير بيئية، ركناً أساسياً من أركان الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام؛
- إن التدابير القطرية "في بلد المنشأ" هامة فيما يتعلق بوضع حوافز على تنفيذ نظم الإدارة البيئية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً؛
- ثمة حاجة إلى تعزيز القدرة التنظيمية للبلدان المضيفة وقدرتها على توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الطريق الصحيح؛
- إن لمشتريات الحكومة دوراً هاماً تقوم به، خاصة عندما تكون الحكومة هي الزبون الرئيسي أو الوحيد للشركات عبر الوطنية؛
- نظراً لكثافة ما تتطلبه نظم الإدارة البيئية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً من هياكل أساسية وموارد بشرية، ثمة حاجة إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للبلدان المضيفة عن طريق التدريب والمساعدة التقنية؛
- تمارس الضغوط من أجل التقيد بالمعايير البيئية العالية على طول سلسلة الموردين بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذه المؤسسات مهددة بالإقصاء إذا لم تتلق مساعدة؛
- تمثل مسؤولية الشركات والمسؤولية الاجتماعية "ركيزة دخول" لجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يخدم التنمية المستدامة. ويوجد اتجاه مشجع نحو تقارب وجهات نظر كل من الحكومات

والمؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية بشأن بعض المبادئ مثل احترام الأمور الاقتصادية العملية والحدود البيئية، وتمكين الأفراد، وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات والمنتجات السليمة بيئياً.

٩- وقدم الاجتماع الاقتراحات التالية فيما يتعلق بالأنشطة التي يتعين أن يضطلع بها الأونكتاد في المستقبل استناداً إلى الأعمال الجارية لشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، وشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع:

- إجراء دراسات إفرادية على صعيد الشركات والصناعات، بغية تعزيز توافق الآراء واتخاذ القرارات بناء على معرفة. ويمكن توسيع نطاق التغطية الجغرافية للدراسات بحيث تشمل بلدان ومناطق أخرى، مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا؛
- تعزيز الشفافية البيئية العالمية عن طريق رصد الاتجاهات في إدارة البيئة عبر الحدود، ووضع أسس لمقارنة أنشطة الشركات عبر الوطنية، وتحديد شكل التقارير البيئية التي تقدمها الشركات عبر الوطنية أو مضمونها أو مقاييسها؛
- تشجيع الحوار وتوافق الآراء بين مختلف أصحاب المصلحة؛
- تقديم المشورة الفنية إلى الحكومات بشأن المسائل المتعلقة بنظم الإدارة البيئية ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً؛
- تجميع ونشر المعلومات المتعلقة بالمبادرات التي اتخذتها الحكومات والمنظمات الدولية وعن أفضل ممارسات الشركات عبر الوطنية في مجال إدارة البيئة عبر الحدود.

ويرد فيما يلي موجز تقرير الحلقة الدراسية.

### تقرير موجز

- ١٠- تمت مناقشة المسائل المدرجة في جدول الأعمال في ثلاث جلسات. ونُظر خلال الجلسة الأولى في دور الشركات عبر الوطنية في تعزيز الممارسات الإدارية البيئية في البلدان النامية المضيفة؛ ونُظر خلال الجلسة الثانية في المساهمة الفعلية والمحملة للاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً ونشرها؛ أما في الجلسة الثالثة، فقد نوقش دور أصحاب المصلحة في جعل الاستثمار الأجنبي المباشر يخدم التنمية المستدامة.

١١- وفي الجلسة ١، اطلع المشاركون على نتائج دراسة استقصائية، تستند إلى عينة تضم ١٥٤ فرعاً لشركات عبر وطنية في الصين والهند وماليزيا، وإلى تجارب الشركات. ويرد فيما يلي بعض النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية:

- نظراً إلى أن التصديق الخارجي يتعلق بالممارسات الإدارية فقط ولا يضع أية شروط فيما يخص الأداء البيئي، من الممكن جداً أن تتمتع شركة بنظام متطور جداً للإدارة البيئية، ويكون لها مع ذلك أثر بيئي كبير؛
- تنحو الشركات عبر الوطنية إلى إدارة مسؤولياتها البيئية دولياً عن طريق نظم لإدارة البيئة عبر الحدود تحدد الالتزامات، والعمليات، والمعايير، وإجراءات مراجعة الحسابات وتقديم التقارير. وعن طريق هذه النظم، تقوم الشركات عبر الوطنية بنقل الدراية العملية المتصلة بنظم الإدارة البيئية إلى فروعها الأجنبية؛
- تتطلب المخاطر الشديدة التي تهدد سمعة الشركات عبر الوطنية معايير عالمية صارمة والشفافية في تقديم التقارير. وتخضع الشركات عبر الوطنية لمراقبة كبيرة من جانب الجمهور والمنظمات غير الحكومية، وهي بالتالي عرضة لهذه المخاطر. وتحدد هذه المخاطر إلى حد كبير، المعايير البيئية للشركات عبر الوطنية، التي تكون عادة أكثر صرامة من الشروط المحلية؛
- يكون التشدد في فرض تنفيذ القواعد أكبر على الشركات عبر الوطنية منه على الشركات المحلية عادة؛ الأمر الذي لا يعود فقط إلى كونها كيانات تجارية أجنبية، بل أيضاً إلى حجم عملياتها نفسها؛
- تمارس الضغوط من أجل التقيد بالمعايير البيئية العالية على طول سلسلة الموردين، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهذه المؤسسات مهددة بالإقصاء إذا لم تتلق مساعدة.

١٢- وتناولت معظم المناقشات التي تلت ذلك مسألتين الشفافية البيئية وإدارة سلسلة التوريد. واعتُبرت الشفافية أمر أساسي للأداء البيئي. وعلى التقارير البيئية التي تقدمها الشركات عبر الوطنية، بوصفها المحدد الرئيسي للشفافية، سواء كانت داخلية أو خارجية، طوعية أو إلزامية، أن تقدم صورة جديرة بالثقة عن أنشطتها العالمية. والأمثل هو ألا تشمل هذه التقارير معلومات بشأن استخدام المدخلات (الطاقة، والموارد المائية، إلخ) والمنتجات (النفائات الصلبة، والانبعاثات، والنفائات السائلة، إلخ) فحسب، بل أيضاً استراتيجية أو برامج إدارة الأنشطة التي تؤثر كثيراً على البيئة. ومن شأن نشر التقارير البيئية للفروع في البلدان المضيفة أن يحث شركات محلية أخرى على أن تحذو حذوها، ويساعد بالتالي على نشر الممارسات الإدارية السليمة بيئياً.

١٣- ويمكن إحراز تقدم كبير على مستوى الفعالية البيئية عن طريق إدارة سلسلة التوريد، مع الاستفادة كلياً من القوة الشرائية للمستهلكين، والمؤسسات التجارية، والقطاع العام. وكانت المتطلبات الإدارية على طول سلسلة التوريد فيما مضى مرتبطة بالمسائل المتعلقة بالنوعية. وكان نجاح دمج المعايير البيئية في المواصفات المحددة للموردين يعتمد بشكل حاسم على ما إذا كان ذلك يؤدي إلى تخفيض التكاليف أو ما إذا كانت السوق ستقدر تحسن الفعالية البيئية العامة. وقد بدأت بعض الشركات عبر الوطنية بالفعل في المواءمة بين سلسلة التوريد والبيئة. ومن شأن نشر هذه الممارسة أن يحسن كثيراً الآثار البيئية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٤- ويستلزم تحسين الشفافية البيئية العالمية وإدارة سلسلة التوريد درجة عالية من التعاون بين الشركات عبر الوطنية ومورديها في البلدان النامية، بما في ذلك التعاون من خلال المساعدة المالية، ونقل الدراية العملية، وتدريب الموظفين المحليين على تطبيق نظم الإدارة البيئية. ويستلزم ذلك أيضاً قدرأ هائلاً من التعاون والتنسيق بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، وتوجيهها فعالاً من جانب المجتمع الدولي.

١٥- وبما أن الأخذ بنظم الإدارة البيئية يتطلب هياكل أساسية وموارد بشرية ضخمة، فقد قدم عدد من الاقتراحات فيما يتعلق بالتدريب والتعليم، وبناء القدرات المؤسسية، وتيسير الوصول إلى المعلومات.

١٦- وفي الجلسة ٢، ركزت المناقشة المتعلقة بالتجارة والبيئة بصورة كبيرة على ضرورة تمتع البلدان النامية بإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً. وقد تناولت الأمانة هذه المسألة في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وإعلان ريو، وجدول أعمال القرن ٢١. وركز هذا العمل مؤخراً على دور الشركات عبر الوطنية في تسهيل الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً عن طريق نقل التكنولوجيا مباشرة إلى الشركات الفرعية في البلدان المضيفة، وكذلك عن طريق النشر، أي الآثار غير المباشرة التي تستفيد منها شركات محلية أخرى.

١٧- وتم تناول عدد من المسائل المرتبطة بنقل التكنولوجيا في مجموعة من المشاريع المتعلقة بالتجارة والبيئة. وشملت هذه المشاريع مسائل مثل بناء القدرات، ودور القطاع الخاص في تسهيل الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها، وتلبية متطلبات المنتجات في أسواق التصدير، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيات السليمة بيئياً في هذا السياق، ومساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في استحداث منتجات قابلة للتداول استناداً إلى المعارف التقليدية.

١٨- ونظر الاجتماع في النتائج المؤقتة للدراسات الانفرادية لشركات ألمانية تعمل في الهند والصين وماليزيا. وكانت الشركات بوش سيمنز هاوسجيرات (Bosch Siemens Hausgerate GmbH)، وهوشست ماريون روسيل (Hoechst Marion Roussel AG)، وادترانز (ADtranz AG)، واسيا براون بوفيري (Asea Brown Boveri AG)، وبورغمان (Burgmann GmbH) شركات مشاركة بينما عمل مركز نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً في الصين، وكلية الموظفين الإداريين في الهند، ومركز التكنولوجيات البيئية في ماليزيا، كمعاهد شريكة. واستخلصت الدروس التالية من النتائج الأولية للدراسات.

- إن إمكانية الوصول إلى الأسواق والفرص التجارية هي العناصر الرئيسية المحددة لسلوك الشركات عبر الوطنية. غير أنه يمكن التوفيق بين الأرباح وحماية البيئة عن طريق النقل الفعال للتكنولوجيا النظيفة.
- نظراً لارتفاع تكاليف الطاقة وعدم إمكانية الاعتماد على الإمدادات في كثير من الأحيان، يمثل حفظ الطاقة إحدى البارامترات البيئية الرئيسية للشركات عبر الوطنية العاملة في البلدان الحديثة التصنيع والبلدان النامية. ولذلك، يتسم نقل التكنولوجيات الفعالة من حيث الطاقة بأهمية خاصة.
- تقوم المشتريات العامة بدور هام في مجال تحسين نقل التكنولوجيا. ويمكن للسلطات العامة أن تستخدم قوتها الشرائية لتعزيز نقل التكنولوجيا، عن طريق تحديد شروط بيئية، وعلاوة على ذلك، يمكنها أن تساعد على جعله في متناول الصناعات المحلية عن طريق الترخيص.
- هيأت التحالفات الاستراتيجية والمشاريع المشتركة أفضل الظروف لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، في حين تعمل الروابط الخلفية والأمامية بين الشركات عبر الوطنية والشركات المحلية كقناة للآثار غير المباشرة.
- إن الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً أساسي لنجاح تطبيق نظم الإدارة البيئية.
- من منظور البلد المضيف، تنتم التكنولوجيات المذكورة في بروتوكول مونتريال (التبريد والهباء الجوي) واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (التكنولوجيات المقتصدة في استهلاك الطاقة، خاصة في قطاع الفحم)، فضلاً عن التكنولوجيا الإحيائية، بأهمية خاصة.
- يتيح فرص نقل التكنولوجيا عادة المعايير البيئية المعتمدة في مقر الشركات عبر الوطنية. غير أن الأدلة التجريبية توحي بأن الاتجاه المعاكس - نحو التمييز بين مواقع الإنتاج المحلية - هو السائد فيما يبدو بين الشركات عبر الوطنية.
- من الضروري التصدي للحالة فيما يخص الشركات الصغيرة والنظر في طرق نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً إليها.

١٩- وركزت المناقشة التي تلت ذلك على عوامل النجاح في نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً، مثل التحول من نهج "مكافحة التلوث عند المصب" إلى تعديل العمليات، واستحداث تكنولوجيات ابتكارية من أجل الإستجابة للاحتياجات

الخاصة بالبلدان النامية، ونشر التكنولوجيا من أجل السماح للموردين المحليين والشركات المحلية من الاستفادة من تدفقات التكنولوجيا.

٢٠- ولاحظ الاجتماع أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد تقليدياً على استخدام واستخراج الموارد الطبيعية، خاصة إنتاج المعادن والطاقة. وعلى الرغم من تغير هذا الوضع في السنوات الأخيرة، لا تزال أفقر البلدان تتلقى كمية كبيرة غير متكافئة من الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع مواردها الطبيعية. ومن المتوقع أن تستمر تدفقات السلع الأساسية والاستثمارات القائمة على الموارد الطبيعية في الزيادة بسرعة أكبر من سرعة الإنتاج الاقتصادي. ولذلك، من الضروري فهم الآثار البيئية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد الاستجابات المناسبة.

٢١- وينبغي أن تفسر شركات التعدين المسؤولية البيئية والاجتماعية تفسيراً استباقياً يتجاوز التزاماتها القانونية تجاه الموظفين وأصحاب المصلحة ولا تتناول الآثار المباشرة لأنشطتها على البيئة المادية الإحيائية فقط، بل أيضاً الآثار غير المباشرة لهذه الأنشطة على الحقوق الإنمائية للمجتمعات المحلية المتأثرة بمشاريع تنمية الموارد المعدنية.

٢٢- وبصورة عامة، لا يتعلق نقل التكنولوجيا بالمصانع أو المعدات أو الخدمات الاستشارية وحدها. انه يشمل تبادل المعارف، والخبرة، والتجارب اللازمة لإدارة التغير التقني، التدريجي منه والجزري، وتنمية الموارد البشرية من أجل تنفيذ التغيرات التنظيمية وتحسين فعالية الإنتاج والإدارة البيئية بصورة عامة على جميع مستويات المصنع والمرفق. ومن الأهمية بمكان إدراك أن هذه المساهمات الحقيقية في القدرات لا تترتب عليها بالضرورة آثار سلبية على سيطرة الموردين الاستراتيجية على التكنولوجيات التي يملكونها.

٢٣- وتختلف الأهمية النسبية للعوامل التالية في نقل التكنولوجيا الفعالة بيئياً باختلاف الشركات والقطاعات: عولمة العمليات الإنتاجية، والضغوط التنظيمية، والضغوط التي يفرضها الأنداد وسلسلة التوريد، والضغوط الداخلية، ومدونات السلوك، ومجموعات العمل، والاعتبارات المالية، والتغير البيئي. غير أن الظروف التالية مشتركة بين معظم التجارب الناجحة:

- سعى موردو التكنولوجيا إلى تحقيق أرقام قياسية في الربح من نشر التكنولوجيات النظيفة وإلى السمعة الحسنة من الناحية البيئية. واعتبر التطبيق السريع والفعال والنظيف ميزة أساسية للتسويق.
- أنشأ موردو التكنولوجيا "نوادي للمستعملين" يدعمها الاستثمار في الدعم التقني من الأطراف المبتكرة من أجل الحصول على فوائد مستمرة من تكيف المستعملين وزيادة تحسين التكنولوجيات في جميع أنحاء العالم.
- سُمح لمتلقي التكنولوجيا بأن يستمروا في تحقيق الفوائد من التعديلات الرامية إلى تعزيز قدراتهم وتشجيع الإنتاج الأكثر فعالية ونظافة.

- استمر التعاون بين الموردين والمتلقين عادة لفترات أطول في إطار التحالفات الاستراتيجية.
- كانت هناك حالات "يكسب فيها الجميع"، غير أنها لم تكن أوتوماتيكية. ونشأت عن تطبيق استراتيجيات هادفة في سياق مسؤولية الشركات والمسؤولية الاجتماعية.

٢٤- وفي الجلسة ٣، نظر الاجتماع في دور أصحاب المصلحة، وبالتحديد في الأنشطة البيئية لوكالات تشجيع الاستثمار في بلدان المنشأ، مع الإشارة إلى صندوق التصنيع لصالح البلدان النامية في الدانمرك؛ وفي دور المجتمع المدني والشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ والإجراءات المتخذة على الصعيد الدولي.

٢٥- ويتم إدارة البرامج الرامية إلى تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام أساساً من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتختلف البرامج من حيث النطاق والتركيز، ولا يتم دائماً التنسيق بينها. ويتعلق بعضها بوضع شروط بيئية واجتماعية لدعم مشاريع الاستثمار الرئيسية في العالم النامي قبل دورة المشروع وطوالها، طبقاً للمبادئ التوجيهية للبنك الدولي. وتستكشف مشاريع أخرى فرص تحقيق الأهداف الإنمائية، وفي الوقت ذاته تعزيز الخبرة المحلية في مجال التكنولوجيات "النظيفة". ويقدم عدد من الوكالات مزيجاً من النوعين، وتعين موظفين في البلدان المضيفة من أجل تسهيل إقامة ودعم الشراكات بين الشركات في بلدان المنشأ والبلدان المضيفة.

٢٦- وحدث تطور جديد نسبياً هو قيام شركات متخصصة أصغر تقع في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بدور في هذه الشراكات. وكان عدد من البرامج ذا طابع تطلعي وتطوعي، ووضعت مدونات سلوك طوعية لمؤسساتها التجارية العاملة في الخارج.

٢٧- ونظراً لأن معظم حلول المشاكل البيئية - المالية، والتكنولوجية، والإدارية - تكمن في القطاع الخاص، لم يعد التركيز التقليدي على العملية الحكومية الدولية كافياً. وثمة حاجة واضحة إلى التزام بناء من جانب القطاع الخاص بغية التأكد من أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقوض القدرة التنظيمية للحكومات المضيفة، وأن الأثر البيئي القصير الأجل لا يفوق الآثار الإيجابية الطويلة الأجل أهمية.

٢٨- وأن مبدأ معالجة المشاكل البيئية على المستوى الفرعي مبدأ يسير في الاتجاه الصحيح، ولكن تطبيقه مهمة طويلة الأجل. ومن الضروري اتباع نهج شفاف قائم على المشاركة يكفل المساواة في التمثيل لكل من يتأثر بالاستثمار الأجنبي المباشر. ومن الضروري أيضاً وجود التزام شامل لعدة قطاعات بغية تفادي وضع يُكتفى فيه بنقل المشاكل البيئية من قطاع إلى آخر بدلاً من حلها.

٢٩- وأشار بعض المشاركين إلى وجود اتجاه نحو تقارب وجهات نظر كل من الحكومات والمؤسسات التجارية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمبادئ مثل احترام الأمور الاقتصادية العملية والحدود البيئية، وتمكين الأفراد،

وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيات والمنتجات السليمة بيئياً. ومثال على ذلك التحول إلى إنتاج برادات خالية من مركبات الكلوروفلوروكربون، وذلك عندما عمل مجلس "جرين بيس" ليس فقط كمجموعة ضغط وإنما أيضاً كحفاز على الابتكار وكوكالة للعلاقات العامة أو التسويق فيما يخص التكنولوجيا الجديدة.

٣٠- ورأى الاجتماع أن من اللازم زيادة التنسيق والتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في المسائل المتعلقة بالقواعد المتعددة الأطراف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من أجل منع أشكال التنافس الضارة، وتشجيع "النوع المناسب" من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣١- ونظراً لأهمية الشفافية البيئية العالمية، تناول الاجتماع هذه المسألة من جديد في سياق ما يقوم به الأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمات أخرى لكي تكون التقارير البيئية مفيدة لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المالي.

٣٢- وتتمثل مشكلة أخرى في غياب تعريف مقبول به للتكاليف البيئية. ولكي يعكس التعريف جوهر المسؤوليات البيئية، يجب تجاوز فئة الالتزامات القانونية بحيث يشمل الالتزامات البناءة "والمنصفة". ويكون هناك التزام ببناء عندما تعرض شركة سياستها البيئية علناً. أما الوفاء بالالتزامات "المنصفة"، فيتطلب أن تستخدم الشركات عبر الوطنية نفس المعايير في تقديم التقارير بشأن المسؤوليات البيئية الناجمة عن التزامات قانونية في بلدان متقدمة النمو وفي تقديم التقارير عن مسؤوليات مماثلة تنجم في بلدان نامية لا يوجد فيها أية تشريعات في هذا الميدان.

٣٣- وهناك مجال آخر يتطلب اهتماماً هو محاسبة التكاليف البيئية. وتغطي معظم نظم محاسبة (إدارة) التكاليف التكاليف التي تتكبدها الشركات عادة، وليس التكاليف الخارجية؛ غير أنه من الضروري وضع نظام جيد يأخذ في الاعتبار التزايد التدريجي للتكاليف الخارجية التي تتم تغطيتها داخلياً بفعل ازدياد الالتزامات. ومن العسير تحديد أفضل الممارسات، وقد يمثل ذلك مجالاً لقيام أعمال نموذجية مفيدة في المستقبل.

يمكن استرجاع البرنامج، والخطاب الافتتاحي للسيد روبينز ريكوييرو، الأمين العام للأونكتاد، ووثائق موضوعية بشأن الاجتماع، من موقع الأونكتاد على شبكة المعلومات العالمية.